الأمم المتحدة

S/2020/936

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، والنيجر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (سورية)، التي عقدت يوم الجمعة، 18 أيلول/سبتمبر 2020. كما أدلى ببيان ممثل الجمهورية العربية السورية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
رئيس مجلس الأمن

031120 230920 20-12402 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

أستهل إحاطة اليوم بالإشارة، كما فعلت في الشهر الماضي (انظر S/2020/823)، إلى المعاناة الشديدة التي يقاسيها أبناء الشعب السوري الذين شهدوا في هذا العقد الكامل تقريبا من النزاع الموت والضرر والتشرد والدمار والاحتجاز والتعذيب والإرهاب والإهانات وعدم الاستقرار وتراجع التنمية والعوز على نطاق واسع. لقد رأوا البلد الذي يحبونه مدمراً وهم الآن يواجهون مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والانهيار الاقتصادي. إن أبناء الشعب السوري، سواء من داخل البلد أو ملايين اللاجئين في الخارج، في حاجة ماسة إلى تخفيف هذه المعاناة ورؤية طريق للخروج من هذا النزاع.

وعلى خلفية تلك الحقائق الصعبة وانعدام الثقة العميق بين الأطراف السورية، أشرق شعاع أمل خافت لكنه حقيقي من جنيف في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس، عندما تمكنا، بعد توقف دام تسعة أشهر، من عقد الدورة الثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية .

وكانت المناقشات داخل اللجنة موضوعية في معظمها وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه. وقد أخبرني الرئيسان المشاركان أنهما استشعرا نشوء أرضية مشتركة بشأن مواضيع معينة. وكانت هناك اقتراحات عملية من الأعضاء بشأن كيفية تحديد هذه الأرضية المشتركة وكيفية دفع المناقشات قدما. وقد سررت بهذه النتيجة.

ومع ذلك، كانت هناك خلافات جوهرية حقيقية جداً، حتى على المستوى العام للمناقشات. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس ما كنت آمل، لم يتمكن الرئيسان المشاركان من الاتفاق في جنيف على جدول أعمال للدورة المقبلة. إننا بحاجة إلى جدول أعمال مقترح إذا ما أريد للجنة أن تعقد اجتماعا آخر.

وقد عملت بجد في جنيف ومنذ ذلك الحين لمساعدة الرئيسين المشاركين على التوصل إلى اتفاق. وتتواصل المناقشات بشأن اقتراح توفيقي. ونظرا لواقع تنظيم الاجتماعات، ينبغي أن نضع الصيغة النهائية لجدول الأعمال دون مزيد من التأخير إذا أردنا أن نجتمع في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، كما كنا نأمل. وإلى جانب الاتفاق على جدول أعمال يتماشى مع الاختصاصات والنظام الداخلي، من المهم أن نذكر أنفسنا بالسمات الأخرى لهذه الوثيقة.

إنها تنص على أن الوفود ينبغي أن ترشحها حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة التفاوض السورية المعارضة، بالإضافة إلى وفد أوسط ثالث من المجتمع المدني؛ وعلى أن الولاية هي إعداد وصياغة إصلاح دستوري؛ وأن اللجنة يمكنها أن تراجع وتعدل دستور عام 2012 أو أن تصوغ دستورا جديدا؛ وأن المشروع الدستوري يجب أن يجسد المبادئ الحية الـ 12 التي انبثقت عن عملية جنيف وتمت الموافقة عليها في سوتشي؛ وأن من مسؤولية الرئيسين المشاركين تعزيز حسن أداء اللجنة، بما في ذلك تيسير واقتراح جدول أعمال وخطط عمل تتيح النظر في جميع المسائل ولا تجعل النظر في مسائل معينة مرهونا بالاتفاق على مسائل أخرى؛ وأن اللجنة ينبغي أن تعمل باستمرار وعلى وجه السرعة، دون شروط مسبقة، لتحقيق النتائج وإحراز التقدم المستمر دون تدخل أجنبي، مثل الجداول الزمنية المفروضة من الخارج.

ولا أزال أحث اللجنة الدستورية على المضي قدما في عملها وفقا للاختصاصات المتفق عليها بالفعل. وإذا استطعنا وضع جدول أعمال في صيغته النهائية والمضي قدماً بهذه الطريقة، فإنني ما زلت آمل

أن نتمكن من تعميق هذه العملية بعقد دورة رابعة قريباً، وخامسة وسادسة في الأشهر المقبلة، حسبما تسمح به الحالة المتعلقة بكوفيد-19.

وهنا، أود أن أتوقف لأشكر السلطات السويسرية الاتحادية وسلطات كانتون جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وخدماته الطبية، وأعضاء اللجنة أنفسهم، على دعمهم في ضمان عقد دورة ثالثة في إطار تدابير السلامة المتعلقة بكوفيد-19، والتي ستكون أولوية مستمرة للدورات المقبلة أيضا.

وبالأمس، دعوت أعضاء الـ 50 من القائمة الوسطى للهيئة الكبيرة للجنة الدستورية إلى إحاطة عما أنجز من عمل حتى الآن وللاستماع إلى الآراء والاقتراحات بشأن العملية. وسنتابع تلك المناقشات.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أنه خلال الدورة الثالثة، أتيحت لي الفرصة للتشاور مع أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية. وقد قدمن أفكارا مفيدة تعبر عن إيمانهن الواضح بإمكانية إيجاد قواسم مشتركة وضرورة الحفاظ على حقوق المرأة السورية. إنهن، شأنهن في ذلك شأن جميع السوريين، يرغبون في رؤية إحراز تقدم ملموس. ويعتقدن أن ذلك يجب أن يتحقق بالتوازي مع تحسينات ملموسة في حياة السوريين الذين لديهم احتياجات اقتصادية وإنسانية ملحة، فضلا عن الشواغل الأمنية والصحية. وتلك هي أيضا الرسالة الثابتة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي نتحاور معها. وفي الفترة المقبلة، سيظل المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني السوري نشطة في جميع جوانب العملية السياسية المتوخاة في القرار 2254 (2015).

وتبرز جائحة كوفيد-19 باعتبارها تحديا كبيرا لأبناء الشعب السوري الذين يعانون من الهشاشة الشديدة بعد عشر سنوات من النزاع. وكما قال وكيل الأمين العام لوكوك للمجلس قبل يومين (انظر S/2020/915)، فإن التقارير الواردة من داخل سورية لا تزال تشير إلى ازدياد انتشار كوفيد-19 بصورة أكبر بكثير مما يوحي به عدد الحالات المؤكدة. وفي بعض المناطق، لم تتمكن مرافق الرعاية الصحية القائمة من استيعاب جميع الحالات المشتبه فيها، لا سيما أن العاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين يعانون أصلا من نقص في الإمدادات، هم أنفسهم من المصابين بالفيروس. ولا يزال اللاجئون السوريون، داخل المخيمات وخارجها، معرضين لخطر كبير أيضاً.

ولن تؤدي هذه الجائحة إلا إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، التي لا تزال حادة. فالعديد من السوريين يعانون انعدام الأمن الغذائي والفقر والحرمان، لا سيما في مواجهة الانهيار الاقتصادي والضغط الاجتماعي والاقتصادي على نحو غير مسبوق. وعلى سبيل المثال، تظل أسعار الأغذية عند أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق. ويبين برنامج الأغذية العالمي أن سعر السلة الغذائية المرجعية القياسية زاد بأكثر من 250 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وقد عانى بعض السوريين من أجل الحصول على المياه. وفي الشمال الشرقي، انقطعت إمدادات محطة مياه علوك مرة أخرى في آب/أغسطس، قبل أن تستأنف بعد تدخل بناء من عدة دول أعضاء.

وأناشد مرة أخرى المجلس أن يقدم دعمه في تأمين الموارد الضرورية وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لكل من يحتاج إلى الإغاثة، وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولا يزال من الضروري إلغاء أي جزاءات أو تدابير يمكن أن تقوض قدرة البلد على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي المتعلق بكوفيد-19.

وما زلت أطالب بعملية واسعة النطاق وانفرادية لإطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، لا سيما النساء والأطفال والمسنين والمرضى، واتخاذ المزيد من الإجراءات الهادفة بشأن المفقودين. وقد أكدت على هذه المسألة مع ممثلي الدول الضامنة لمسار أستانا عندما التقينا في جنيف. وألاحظ عزمهم المعلن على استئناف اجتماعات الفريق العامل المعني بهذه المسألة في أقرب فرصة، ولكنني ألاحظ أيضا الفزع الشديد الذي يسببه عدم اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة بين السوريين من جميع الخلفيات، وعلى الصعيد الدولي أيضا. وسأواصل التأكيد على هذه المسألة مع الأطراف السورية، بما في ذلك في جميع الاجتماعات المقبلة.

ولا تزال سورية بيئة تتسم بتدويل كبير، إذ أن هناك خمسة جيوش أجنبية في المسرح وسيادة سورية معرضة للخطر. لكن من الناحية العسكرية، لا تزال الترتيبات الحالية تحافظ على هدوء واسع في جميع أنحاء سورية، مقارنةً بالعنف الشديد في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، بالكاد تغيرت الخطوط الأمامية في الأشهر الستة الماضية – وهي أطول فترة من هذا القبيل في النزاع السوري – ويبدو أننا بصدد نشوء وضع عسكري أساسي قائم .

لكن على الرغم من أن سورية أكثر هدوءً الآن، لا تزال هناك حوادث مثيرة للقلق يمكن أن تزعزع استقرار ذلك الهدوء. فعلى سبيل المثال، أسفر تصادم بين مركبات بين القوات الروسية وقوات الولايات المتحدة عن إصابة أربعة جنود أمريكيين بجروح، وأدى إلى تبادل الاتهامات بانتهاك الترتيبات القائمة المتعلقة بتفادي التضارب. لقد شهدنا المزيد من الغارات الجوية على مواقع عسكرية في سورية نسبتها الحكومة السورية إلى إسرائيل. وعلاوة على ذلك، لا يزال الجنوب الغربي مسرحا للحوادث الأمنية المستمرة بسبب الاضطرابات المحلية والتوترات الجغرافية السياسية.

ولا يزال اتفاق آذار/مارس بين روسيا وتركيا يحافظ على الهدوء على نطاق واسع في الشمال الغربي، ولكن شهدنا أيضا تصعيدات من كلا الجانبين، بما في ذلك نيران الصواريخ والقصف المدفعي والغارات الجوية بالقرب من الخطوط الأمامية وكذلك في عمق إدلب، مما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين في بعض الحالات بالإضافة إلى زيادة التعزيزات العسكرية على جانبي الخط.

وبالإضافة إلى ذلك، وقع هجوم آخر على دورية روسية – تركية مشتركة أعلن لواء خطاب الشيشاني مسؤوليته عنه وأدى إلى إصابة جنديين روسيين. كما شهدنا هجوما واحدا على الأقل على الجنود الأتراك في إدلب، أدى إلى وقوع إصابات. وشُنت هجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وتبادل لإطلاق النار في عفرين ورأس العين وتل أبيض وما حولها، أسفرت عن وفيات وإصابات بين المدنيين. وأخيراً، يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) نشاطا مثيرا للقلق في الصحراء، وشهدنا هجوماً على خط أنابيب في المناطق التي ينشط فيها تنظيم داعش، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء في جميع أنحاء البلاد في أواخر آب/أغسطس.

وأناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية احتواء حوادث العنف وزعزعة الاستقرار هذه، والاستفادة من الهدوء النسبي الحالي، والشروع عملا بالقرار 2254 (2015) في وقف إطلاق النار على النطاق الوطني لحماية المدنيين وصون السلام والأمن الدوليين ودعم العملية السياسية. ويجب علينا وفقا للقرار، التصدي لتهديد الجماعات الإرهابية المحظورة دوليا الناشطة في بعض أنحاء سورية من خلال نهج تعاوني يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وإذ نسعى إلى تعزيز الهدوء، فإن لدينا فرصة ومسؤولية لبناء عملية سياسية أكثر فعالية. وتذكرنا الحقائق في الميدان بأنه لا يمكننا تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري واستعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها إلا بالتركيز على التسوية السياسية. وبالمثل فإن العملية السياسية أمر حيوي إذا أردنا التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في سورية وضمان توفر الظروف اللازمة لتمكين ملايين اللاجئين من العودة إلى سورية بطريقة طوعية وآمنة وكريمة.

ومن الواضح أنه ليس بوسع أي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة، سواء كانت سورية أو دولية، أن تحدد لوحدها نتيجة هذا النزاع. وفي هذا الصدد، أعتقد أن هناك اعترافا متزايدا لدى الكثير من الجهات الفاعلة الرئيسية بعدم وجود أي حل عسكري وأن التفاوض والتسوية السياسية هما السبيل الوحيد للمضي قدما، مهما كان ذلك صعبا.

ولهذا السبب أعتقد أن هناك رغبة مشتركة لدى جميع الأطراف في تجاوز الجمود الكامل وتحقيق بعض التقدم. وهناك استعداد لاتخاذ خطوات وإبداء حسن النية على التوالي حتى نتمكن من السير ببطء ولكن بثبات في مسار الخروج من هذا النزاع، بدعم من تدابير متبادلة استنادا إلى القرار 2254 (2015).

وتلقيت في هذا الصدد، دعما قويا من الجهات الفاعلة الرئيسية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير عمل اللجنة الدستورية من خلال عملية تملكها وتقودها سورية ومن شأنها أن تفتح الطريق نحو ذلك.

وفيما يتجاوز اللجنة الدستورية، فإن من السابق لأوانه القول بما إذا كان التقييم المشترك المتزايد للحقائق سيتحول إلى مسارات دبلوماسية مشتركة لتنفيذ القرار 2254 (2015). وربما يتحقق هذا الاحتمال ببطء، ولكنني سأواصل رعاية هذه العملية ودعمها.

ورحبتُ بحضور كبار ممثلي روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران مؤخرا في جنيف لإجراء مشاورات على هامش اجتماعات اللجنة الدستورية. وواصلت منذ ذلك الحين الاتصال الوثيق بهم ومع محاورين أوروبيين وعرب آخرين. ورحبتُ بشكل خاص بفرصة زيارتي لموسكو مؤخرا لإجراء مناقشات موضوعية وواسعة النطاق مع وزير الخارجية الروسي لافروف ووزير الدفاع شويغو، قبل زيارة وزير الخارجية الرفيعة المستوى إلى سورية في الأسبوع الماضي.

وأشجع روسيا والولايات المتحدة على مواصلة الحوار، وأن تعملا وغيرهما من الأطراف الفاعلة الرئيسية – بما في ذلك الجهات الضامنة لأستانا وأولئك الذين يجتمعون في إطار المجموعة المصغرة وأعضاء المجلس – معي من أجل النهوض بهدفنا المشترك في سورية: التوصل إلى تسوية سياسية تتماشى مع القرار 2254 (2015).

وتتمثل الأولوية العاجلة في أن يتفق الرئيسان المشاركان على جدول أعمال يمكننا من استئناف أعمال اللجنة الدستورية قريبا، ولكي تمضي اللجنة قدما وفقا لاختصاصاتها. ويجب في الوقت نفسه، أن نواصل العمل على اتخاذ خطوات إيجابية يعزز بعضها بعضا بين الأطراف الفاعلة السورية والدولية، وعملية سياسية أوسع نطاقا تتماشى مع القرار 2254 (2015). ونظرا للهدوء النسبي في الميدان وللحاجة الملحة إلى تخفيف معاناة الشعب السوري، فقد حان الوقت للمضي قدما.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أُقدّم هذا البيان باسم بلجيكا وألمانيا، المشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. ونود أيضا أن نشكر العاملين في المجال الإنساني في البلد على عملهم المستمر. فإنهم في مواجهة جميع الكوارث الإنسانية. ولا يختلف ذلك عن عملهم خلال أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية. ويجب أن تظل حمايتهم شاغلنا الدائم.

وسوف أعلق في ثلاث نقاط.

أولا، يرى البعض أن الوضع في سورية قد استقر. ونشعر حقا بالارتياح لاستمرار هدوء الوضع في الشمال الغربي نسبيا على الرغم من العنف المستمر وندعو نحن – ألمانيا وبلجيكا – إلى مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا.

غير أن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال مثيرة للقلق. ولا يزال 11 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وعلاوة على ذلك، أضافت الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 وفصل الشتاء المقبل عبئا آخر إلى حالة سيئة بالفعل.

وأدّت الحرب وسوء الإدارة والفساد والقمع إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة، مما حد كثيرا من القوة الشرائية للسوريين في جميع أنحاء البلد. وأدى ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي لـ 1.4 مليون شخص إضافي خلال الأشهر الستة الماضية.

وتزهق جائحة كوفيد-19 أرواح الضحايا في جميع أنحاء البلد. وارتفع عدد الإصابات ارتفاعا كبيرا. وذلك أمر مثير للجزع بينما لا تزال الإحصاءات غير موثوقة. وليست الإصابات التي تم تحديدها سوى غيض من فيض. ولا تزال القدرة على إجراء الاختبارات الطبية منخفضة للغاية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ولذلك فإن الوقاية من العدوى ما تزال ضعيفة. وبالمثل ما تزال خيارات العلاج غير كافية حيث تبين هذه الأزمة مرة أخرى وبشكل واضح محدودية قدرة نظام الرعاية الصحية السوري. ولا تزال مرافق الرعاية الصحية التي تعرضت للقصف والتدمير عمدا خلال سنوات الحرب غير قادرة على التصدي للأزمة الراهنة. ويمنع نقص العاملين في المجال الصحي أيضا أي استجابة مناسبة لها.

ويزيد فصل الشتاء من صعوبة الظروف الإنسانية، وخاصة للمشردين داخليا البالغ عددهم 2,7 مليون شخص من بينهم مليون طفل في الشمال الغربي. ونذكر تلك الظروف اللا إنسانية الفظيعة التي فر فيها الكثير من هؤلاء الأشخاص من مناطقهم الأصلية ووصلوا إلى المخيمات في العام الماضي. ونشجع نحن – ألمانيا وبلجيكا – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاءه في مجال المساعدة الإنسانية على بذل كل الجهود اللازمة للاستعداد لفصل الشتاء. ونعلم أن ذلك لن يكون أمرا سهلا نظرا لمحدودية إمكانية الوصول.

أنتقل الآن إلى النقطة الثانية.

فلا يزال وصول المساعدات الإنسانية محدودا، وهو أمر لا يطاق ويتناقض مع المنطق الإنساني. وندعو نحن، المشاركان في الصياغة، جميع الأطراف إلى السماح بالوصول المحايد وغير المسيس إلى

جميع أنحاء البلد دون قيود وفي اتساق تام مع المبادئ الإنسانية. والعقبات الإدارية غير مقبولة. وطوال هذا العام، ما برح الأمين العام غوتيريش ووكيل الأمين العام لوكوك يدعوان باستمرار إلى زيادة إيصال المساعدة عبر خطوط التماس وزيادة إيصال المساعدة عبر الحدود إلى جميع السوريين المحتاجين.

وفي حين أن غالبية أعضاء مجلس الأمن كانت تؤيد هذا الطلب لصالح الشعب السوري، فقد اختار بعض الأعضاء رفضه. وقد عرقلوا مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تسعى إلى الوصول بشكل كاف إلى الشمال الشرقي، عبر اليعربية، والشمال الغربي، عن طريق باب السلام. وهم يزعمون أن عمليات التسليم عبر خطوط التماس من دمشق وعمليات التسليم التي تمر عبر خطوط النزاع من باب الهوى ستعوض عن إغلاق مواقع عبور الحدود.

غير أن الواقع المحزن هو أن عدم تجديد باب السلام أدى حتى الآن إلى عملية إنسانية أكثر تكلفة وأكثر خطورة في الشمال الغربي. وحتى الآن، لم تحدث أي عمليات تسليم عبر خطوط التماس، وسوف نرى ما إذا كان التخطيط الحالي سيتحول إلى حقيقة واقعة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الوصول من دمشق إلى الشمال الشرقي قد ازداد تعقيدا في الآونة الأخيرة، كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك، ولا تزال الثغرات قائمة في وصول العاملين في المجال الطبي إلى هذه المنطقة. وما هو واضح أيضاً هو أننا لا يمكن أن نقبل أن تقرر دمشق من يتلقى المساعدات ومن لا يتلقاها. يجب أن يكون العمل الإنساني محايدا ومستقلا وغير متحيز.

ثالثا، لا يقتصر الحصول على المساعدات الإنسانية على إيصال الطعام أو المأوى. وينبغي أيضا لجميع الأطراف أن تسهّل الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية – كأولئك الذين هم رهن الاحتجاز التعسفي، على سبيل المثال. وينبغي أيضا ضمان الوصول إلى من يقيمون في مواقع يصعب الوصول إليها، مثل مخيم الركبان. وينبغي بشكل عاجل وغير مشروط ضمان ذلك الوصول من أجل الحفاظ على عمل البنية التحتية المدنية بكامل طاقتها – مثل محطة مياه علوك، التي توفر إمدادات المياه الأساسية لأكثر من نصف مليون شخص، بما في ذلك مخيم الهول.

توضح كل نقطة من هذه النقاط المعاناة الإنسانية الهائلة التي يتعرض لها الأطفال والنساء والرجال السوريون يومياً. ولذلك، فإننا – ألمانيا وبلجيكا، المشاركان في صياغة القرارات الإنسانية – ندعو مرة أخرى إلى إيجاد حلول مستدامة ودائمة وغير مشروطة.

أخيرا، ومن أجل تغيير الحالة بالنسبة للشعب السوري إلى الأفضل، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات، ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) وإلى المساءلة. نحن نؤيد تأييدا كاملا استنتاجات مجلس التحقيق وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وكذلك مبادرات العدالة على المستويين الوطني والدولي.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص على إحاطته والتزامه الدائم.

سوف أتناول ثلاث نقاط.

إننا نشعر بالارتياح إزاء الهدوء النسبي في شمال غرب البلد منذ تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الروسية – التركية في بداية آذار/مارس. وهذا أمر هام، لا سيما وأن العديد من المشردين داخليا ما زالوا في المنطقة، في أعقاب الهجمات العسكرية المتواصلة في نهاية العام الماضي. ومن شأن تجدد العمل العسكري أن يعرض لمزيد من التهديد حالة أولئك الضعفاء بالفعل والذين يستعدون لشتاء صعب وطويل قادم. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المختلفة عن استمرار الهجمات، مما يدل على هشاشة الحالة.

ينبغي لأي نشاط لمكافحة الإرهاب أن يحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي الجنوب، لا تزال الحالة متقلبة نتيجة لعمليات الاختطاف وعمليات القتل المستهدف. ونطلب إلى جميع الأطراف في أي مكان في البلد الامتناع عن العنف وتخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفي رصده، ونحن نؤيد دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص لهذه الغاية.

ومنذ بدء ولاية المبعوث الخاص، كانت اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة إحدى أولوياته وتشكل مدخلا لعملية سياسية أوسع نطاقاً. والتطورات الأخيرة، بما فيها الجولة الثالثة من المفاوضات التي جرت في جنيف في الشهر الماضي، تجعلنا مفعمين بالأمل والقلق على حد سواء. ونرحب بحقيقة أنه تسنى عقد جولة ثالثة من المحادثات في مناخ كان، بشكل عام، بناء، على الرغم من التحديات العديدة. ونرحب أيضا باستمرار عمل المبعوث الخاص مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، لا سيما في سياق اجتماعات اللجنة الدستورية. وهذا نبأ إيجابي بالتأكيد.

ومع ذلك، فإن الطريق إلى الأمام محفوف بالعقبات. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء ما يبدو أنه بطء ديناميات هذه العملية. لقد أنشئت اللجنة قبل أكثر من عام، بفضل الالتزام الشخصي للمبعوث الخاص وجهوده. غير أنه لم تُعقد حتى الآن سوى ثلاث جولات ولم تناقش اللجنة بعد المواضيع الأكثر صعوبة المتصلة بالمبادئ الدستورية. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن جدول أعمال الجولة المقبلة. ونأمل أن يتسنى عقد هذه الجولة في بداية تشرين الأول/أكتوبر.

ونشجع جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على المشاركة الكاملة في الاجتماعات المقبلة للجنة. كما ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة نفوذها على الأطراف حتى تشارك بشكل كامل في هذا المسار، وهو مسار بالغ الأهمية، وإلى المشاركة عن كثب والتعاون من أجل تنشيط العملية السياسية الأوسع نطاقا. ويجب أيضا إحراز تقدم عاجل على المسارات الأخرى، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات إيجابية وتدابير لبناء الثقة. ويجب إحراز تقدم ملموس على وجه السرعة فيما يتعلق بالسجناء السياسيين والمفقودين. يجب على السلطات السورية أن تتجاوز على وجه السرعة عملية تبادل الأسرى واحدا بواحد، وأن تفرج عن المحتجزين تعسفاً وأن تتبادل المعلومات عن جميع المفقودين. وتمشيا مع اللوائح الدولية، يجب كفالة الوصول إلى المحتجزين. وينبغي أن تتلقى النساء، وهن

ربات الأسر بحكم الواقع، دعما فعالا على المستوى الإداري، حيثما كان ذلك ضروريا. ونشجع على استمرار مشاركة المبعوث الخاص في هذا الصدد.

ويجب الاعتراف بشكل كامل بالضحايا وأن يتلقوا المساعدة التي يحتاجونها في سعيهم لتحقيق العدالة. هذه ضرورة مطلقة لكسر حلقة العنف. ولذلك تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً جميع مبادرات المساءلة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وتعرب عن تأييدها للإجراءات الجنائية أمام المحاكم الوطنية والدولية.

وأخيراً، لن تقبل بلجيكا الاتهامات التي لا أساس لها بأن الوضع الحالي للاقتصاد السوري هو نتيجة لعقوبات الاتحاد الأوروبي. تستهدف عقوبات الاتحاد الأوروبي أولئك الذين أمروا أو نفذوا هجمات على حقوق الإنسان أو كونوا ثروتهم الشخصية من اقتصاد الحرب. وينبغي ألا يكون للجزاءات أي آثار إنسانية ضارة أو عواقب غير مقصودة على الأشخاص غير المستهدفين. بل على العكس من ذلك، فقد دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستمرار الشعب السوري ولا يزال أهم مانح إنساني لسورية.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وتقدر الصين وتدعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن والنهوض بالعملية السياسية السورية.

ترحب الصين بالجولة الثالثة من اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية، التي عقدت في جنيف في أواخر آب/أغسطس. ويسرنا أن نلاحظ مجالات القواسم المشتركة التي اتفق عليها الجانبان والإرادة السياسية التي أعربا عنها للمشاركة في الدورة المقبلة. ونأمل أن تحافظ الأطراف المعنية على اتصال وثيق مع المبعوث الخاص وأن تتعاون معه في دفع الحوار السياسي قدماً على أساس توافق الآراء القائم، بغية تحقيق تقدم إيجابي في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية السورية مستقلاً وبعيداً عن التدخل الأجنبي. ولا يمكننا تحقيق سلام دائم في البلد إلا بالتقيد بمبدأ عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها، واحترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ويشيد المجتمع الدولي بنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن المأمول أن تصغي جميع الأطراف في سورية إلى هذا النداء وأن تغتنم الفرصة التي يتيحها لتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في وقت مبكر. فمنذ آذار/مارس، ظلت الحالة على الأرض هادئة إلى حد كبير. وقد لعبت عملية أستانا دوراً هاماً في تسوية ترتيبات وقف إطلاق النار. وتؤيد الصين ضامني أستانا في تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك المبعوث الخاص بيدرسن، من أجل تحقيق التآزر.

إن التهديدات الرئيسية لأمن سورية تكمن في الاحتلال الأجنبي والأنشطة الإرهابية. ينتهك الاحتلال الأجنبي القانون الدولي ويسبب عدم الاستقرار والقلاقل في البلد وفي المنطقة ككل. ويستغل الإرهابيون هذه الجائحة ويزيدون من تفاقم المخاطر الأمنية في أجزاء كثيرة من البلد. ومن حق سورية الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ومكافحة الإرهاب وحماية أمنها الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معايير موحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وأن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة السورية.

ولتعزيز العملية السياسية واستعادة السلام والاستقرار في سورية، يجب على الأطراف المعنية والمجتمع الدولي تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء وتحسين التعاون. فالجزاءات الانفرادية لن تحل المشاكل؛ فهي بالأحرى لا توقع إلا المعاناة على الناس. إن الجزاءات الانفرادية تجعل من الصعب على الشعب السوري، الذي عانى بالفعل معاناة هائلة من النزاع، أن يحقق أسباب عيشه. وفي ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أضعفت الجزاءات الانفرادية بشدة الأساس الاقتصادي لسورية وقدرتها على حشد الموارد، وأعاقت حصول الشعب السوري على الإمدادات والخدمات الطبية. وتتحمل الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والنازحون داخليا، العبء الأكبر لمرض كورونا. وتحث الصين مرة أخرى بلدانا معينة على الاستجابة لنداء الأمين العام، وأن تصغي لنداء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وترفع فوراً الجزاءات غير القانونية المفروضة على سورية.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته حول التطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في سورية، وكذلك حول آخر جلسة اجتماعات للجنة الدستورية السورية التي عقدت في جنيف الشهر الماضي.

إننا متفائلون بحذر، شأننا شأن العديد من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بشأن اتفاق وقف إطلاق النار التركي – الروسي الذي بدأ اعتباراً من آذار/مارس، والذي يبدو متماسكاً إلى حد كبير. ونعتقد أن ستة أشهر من السلام النسبي يمكن أن تمهد الطريق لاستئناف الحوار بين المعارضة السورية والسلطات في دمشق.

وفي ضوء ذلك، نرحب أيضاً بالجولة الأخيرة من محادثات اللجنة الدستورية. ونحن نقدّر حقيقة أن الأطراف لا تزال منخرطة في العملية السياسية على الرغم من التحديات التي يفرضها تفشي مرض فيروس كورونا. ونشكر مكتب المبعوث الخاص على تيسير الحوار بين الأطراف السورية.

يجب أن تؤخذ المطالب المشروعة للمعارضة السورية في الاعتبار عند التطلع إلى المستقبل وإعادة بناء سورية. وتعتقد إستونيا أن الخطوة الهامة التالية، من أجل السماح بتبادل حقيقي للأفكار بين أطراف النزاع، هي جعل اجتماعات اللجنة الدستورية منتظمة. ولا يمكن قبول تكتيكات التأخير من أي نوع.

ومع ذلك، نود أن نؤكد أن الدستور الجديد في حد ذاته لا يكفي لحل مشاكل سورية. إن إطلاق سراح المحتجزين تعسفاً واحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة هي حجر الزاوية في المصالحة الوطنية.

ولا تزال إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بإيجاد حل سياسي دائم وموثوق به للنزاع في سورية. وبناء على ذلك، نشجع جميع الجهات الفاعلة الدولية على دعم الأطراف في تحقيق هذه الأهداف، التي ترد ضمناً أيضاً في خريطة الطريق للسلام الواردة في القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق).

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

تحيط فرنسا علماً بعقد الدورة الثالثة للجنة الدستورية في جنيف. إن عقد تلك الدورة يعلمنا قبل كل شيء أن من الممكن مواصلة العملية السياسية في سياق الجائحة إذا ما اتخذت الاحتياطات اللازمة. غير أن فرنسا تعرب مرة أخرى عن أسفها إزاء التقدم المحدود الذي أحرز في هذه المناقشات وعدم الاتفاق على موعد الاجتماع المقبل وجدول أعماله. وبعد ما يقرب من عام على تشكيل اللجنة الدستورية، لا يزال سجلها حتى الآن فارغاً.

ومن المهم أن يوافق النظام في نهاية المطاف على المشاركة بحسن نية في المفاوضات. وعلى جميع الذين لهم تأثير على النظام، ولا سيما الأعضاء في مجلس الأمن، أن يستخدموا هذا التأثير لهذه الغاية. إن تكتيكات المماطلة التي يتبعها النظام لا تخدع أحداً؛ فهي تهدف إلى كسب الوقت مع الأخذ في الاعتبار احتمال إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2021.

ولن تقبل فرنسا من جانبها بأن تصبح العملية السياسية للأمم المتحدة واجهة مصممة لإعادة الشرعية إلى النظام. إن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن على المحك. وفي هذا السياق، يجب أن نتذكر بوضوح أن معايير إجراء انتخابات ذات مصداقية في سورية منصوص عليها في القرار 2254 (2015): إجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم الموجودون في الشتات. ولن تعترف فرنسا وشركاؤها بنتائج الانتخابات التي لا تفي بهذه المعايير. ومن الضروري أن تعالج الأمم المتحدة مسألة الانتخابات في أقرب وقت ممكن، حتى تكون مستعدة للعمل بمجرد الانتهاء من عمل اللجنة الدستورية.

فلا يمكن اختزال العملية السياسية في أعمال اللجنة الدستورية وحدها. إن من واجبنا، بعد ما يقرب من 10 سنوات من النزاع، أن ندخل تحسيناً ملموساً على حياة الملايين من السوريين. وسيتطلب ذلك أولاً وقبل كل شيء استمرار وقف إطلاق النار في الشمال الغربي، وتنفيذ وقف للأعمال العدائية على الصعيد الوطني، استجابة لنداء الأمين العام على النحو الذي أيده المجلس في القرار 2532 (2020). إن الهدنة الحالية هشة وقابلة للانتكاس ولا تقدم أي ضمانات للشعب السوري. وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بالقلق إزاء تكثيف الأعمال العدائية جنوب الطريق السريع M4 وتحذر من استئناف هجوم من جانب النظام وحلفائه، بما في ذلك هجوم محدود.

وقد حان الوقت أيضاً لتحقيق تقدم مواز بشأن مسألة المحتجزين، التي تشهد مماطلة رغم النداءات المتكررة من المجتمع المدني وأعضاء مجلس الأمن. وهناك حاجة ملحّة إلى اتخاذ إجراءات في سياق جائحة فيروس كورونا، مع سماح النظام بالإفراج على نطاق واسع عن المحتجزين، ولا سيما السجناء السياسيين، وفقاً للقرار 2254 (2015).

وثمة حاجة ملحة أيضا، ولا سيما في سياق الجائحة، لأن يضع النظام أخيرا حدا للعقبات التي تعترض إيصال المعونة الإنسانية وأن يتيح إمكانية الوصول للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتلبية

احتياجات سكان البلد. إننا لا ننخدع بمحاولات عزو المأساة الإنسانية في سورية إلى الجزاءات. وأذكر في هذا الصدد أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية خلصت في تقريرها الأخير (A/HRC/45/31) إلى أن النظام ارتكب جرائم قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

في الختام، أود أن أدعو المجلس إلى تنحية خلافاته جانبا وتوحيد جهوده لتنفيذ القرار 2254 (2015). وعلى وجه الخصوص، فإنني أخاطب في روسيا إحساسها بالمسؤولية. ومن دون تسوية سياسية ذات مصداقية، لن تحيد فرنسا وشركاؤها الأوروبيون عن نهجهم بشأن الجزاءات وإعادة الإعمار والتطبيع.

ولن يستفيد أحد من تدهور الوضع في سورية، والسوريون أول ضحاياه. إن استقرار المنطقة والسلام والأمن الدوليين على المحك. وفرنسا مستعدة للقيام بدورها الكامل في إعادة إطلاق عملية سياسية طموحة تسفر عن نتائج على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، سنواصل تقديم دعمنا الكامل لمكافحة الإفلات من العقاب في سورية.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

عُقدت الجولة الثالثة للجنة الدستورية في جنيف على الرغم من التحديات الناجمة عن مرض فيروس كورونا. ونرحب بأن هذه المحادثات قد عُقدت في أجواء بناءة، ولكن للأسف، هذا هو النبأ الإيجابي الوحيد. ويسرني أن أسمع من المبعوث الخاص غير بيدرسن أنه قد ظهرت أرضية مشتركة نوعا ما، ولكننا نخشى ألا يكون ذلك كافيا. ومرة أخرى، لم يُحرز أي تقدم جوهري حقيقي. وهذا أمر مخيب للآمال، ولكنه ليس مفاجئاً، بالنظر إلى أن النظام السوري أثبت مرة أخرى أنه غير جاد بشأن اللجنة الدستورية. وبدلاً من ذلك، يريد النظام الدخول في مناقشات إجرائية وعامة لا نهاية لها. ويجب أن تنتهي تكتيكات التأخير هذه في نهاية المطاف. إننا بحاجة لأن نرى مناقشات جادة حول عملية سياسية ذات مغزى بهدف تنفيذ القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق)، بما في ذلك وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ويجب على النظام أن ينهي العراقيل التي يضعها ويجب أن يشارك في النهاية. والخطوة الأولى هي أن يتفق النظام السوري والمعارضة على موعد للدورة المقبلة، ويُفضل أن يكون ذلك قريبا جدا، وعلى جدول الأعمال الموضوعي لها.

ونأمل أن يكون وزير الخارجية لافروف قد استغل زيارته لدمشق في الأسبوع الماضي للتأكيد بقوة على ما هو واضح. فلا يمكن أن ينتهي النزاع في سورية بشكل دائم إلا عندما ينخرط النظام السوري في نهاية المطاف بشكل جدي وبناء مع اللجنة الدستورية وفي العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

وفيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين، فقد سبق لألمانيا أن أوضحت هذه النقطة مرارا وسأثيرها مرة أخرى اليوم. يتمثل عنصر رئيسي في القرار 2254 (2015) في الدعوة إلى الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين تعسفا من قبل جميع الأطراف. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر وذات مغزى بشأن هذه المسألة الحاسمة. وتقع على عاتق أعضاء المجلس مسؤولية حماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة. والإفراج عن المحتجزين ضروري لتهيئة البيئة اللازمة للأطراف السورية لإحراز تقدم في إنهاء هذا النزاع. وثمة ثلاث نقاط مهمة.

أولا، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، الذي يحتجز الأغلبية الساحقة من المحتجزين، أن تفرج فورا عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، بدءا بأضعف الفئات: النساء والأطفال والمرضى والجرحى والمسنون.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ومن دون عوائق إلى جميع السجناء ومرافق الاحتجاز.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يحث جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، على إبلاغ الأسر بمصير وأماكن وجود عشرات الآلاف من المفقودين والمختفين. وسنواصل إثارة هذه النقطة ما دامت ضرورية.

أود أيضا أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المساءلة. لن تتحقق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية من دون إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة والمحاسبة بشأن جميع الجرائم والفظائع التي

ارتكبت خلال النزاع السوري. ونشعر بقلق عميق إزاء التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/45/31). ويخلص التقرير إلى أن ممارسة قوات النظام السوري للاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والوفاة أثناء الاحتجاز تشكل جرائم ضد الإنسانية. ووفقاً للتقرير، قد يكون الجيش الوطني السوري قد ارتكب أيضاً جرائم حرب مثل أخذ الرهائن والاغتصاب والمعاملة القاسية والتعذيب في عفرين والمنطقة المحيطة بها. ويجب أن تكون هناك متابعة لنتائج التقرير وغيره من التقارير، مثل تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو مجلس التحقيق، والتي توصلت إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سورية. ويجب ألا نتغاضى عن الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في سورية. ويجب ألا يشعر من يرتكب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب بالأمان في أي مكان ويجب أن يحاسب.

إن الأدلة على هذه الجرائم في النزاع السوري دامغة، وينبغي الاستماع إليها حيث يجب أن تكون – في المحكمة الجنائية الدولية. وفي غضون ذلك، بدأت المحاكم الوطنية في ألمانيا وفي أماكن أخرى في ملء الفراغ الذي تسبب فيه استخدام حق النقض ضد إحالة هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويحاكم حاليا مسؤولان سابقان في جهاز القمع التابع للنظام السوري أمام محكمة ألمانية في كوبلنز. وقد أبلغنا عن هذه المحاكمة مرارا في المجلس. وأفاد أحد الشهود، والذي كان حانوتياً في دمشق من عام 2011 حتى عام 2017، مؤخراً بأن النظام السوري جنده لنقل ضحايا التعذيب الذين قتلوا في السجون والفروع الأمنية والمستشفيات العسكرية لدفنهم في مقابر جماعية ضخمة خارج دمشق. وأفاد بأن العديد من الجثث كانت مشوهة أو بها آثار عاهات. وكان من بين القتلى امرأة كانت لا تزال تحمل رضيعا بين ذراعيها. فما الذي نحتاج إلى أن نسمعه أيضاً كي يتحد المجلس أخيراً وراء مكافحة الإفلات من العقاب في سورية؟ وكيف يمكن لسورية استعادة السلام المستدام إذا لم يتم التصدي لأخطر الجرائم؟

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي أعلنتها هولندا اليوم لمحاسبة سورية بموجب القانون الدولي على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعذيب، لا سيما من خلال الاحتجاج بمسؤولية سورية عن التعذيب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد شرعت هولندا في الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة 30 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نود أن نشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته بشأن العملية السياسية السورية. وأحيط علما بما ذكره في بداية إحاطته، ألا وهو، أن هناك بصيصا من الأمل من جنيف. ونأمل أن يكون نرى المزيد من ضوء الشمس وأن تصفو السماء أكثر ليتحقق السلام في سورية.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وخلال جلسة المجلس بشأن هذه المسألة (S/PV.8628)، رحبنا بإعلان الأمين العام بشأن الاتفاق بين الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية على إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع، بتيسير من الأمم المتحدة في جنيف.

ونلاحظ أنه منذ ذلك الحين، عُقدت ثلاث جولات من الدورات في جنيف، بما في ذلك اجتماع الهيئة الصغيرة قبل بضعة أسابيع. وعلينا أن نواصل الزخم، وهناك حاجة إلى عقد المزيد من الاجتماعات بجدول أعمال واضح. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد.

وفي هذا السياق، وبينما يؤكد وفد بلدي من جديد التزام إندونيسيا بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، يود أن يبرز النقاط التالية بشأن اللجنة الدستورية.

أولا، فيما يتعلق بأهمية المشاركة الجوهرية، من الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف السورية على نحو بناءٍ التنسيق الجوهري فيما بينها، وأن تحافظ على ذلك التنسيق. وتدعو الحاجة إلى اتباع مسار سياسي جاد، مع التزام قوي من جانب جميع الأطراف المعنية، من أجل التوصل إلى حل مستدام ودائم للأزمة السورية.

ثانيا، يجب معالجة جميع أوجه الاختلاف من خلال الحوار. ونحن جميعا ندرك أن هناك مخاوف وحساسيات لدى كل طرف سوري في هذه العملية برمتها. بيد أننا نؤمن بضرورة معالجة الآراء المتباينة دائما من خلال الدبلوماسية والوسائل السلمية الأخرى. وللحوار أهمية أساسية. وقد يبدو هذا وكأنه كلام مبتذل، ولكن عندما يُستبعد الحوار، يتضاءل احتمال استفادة مستقبل الشعب السوري من النتيجة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دفع العملية الدستورية إلى الأمام، في ظل تيسير الأمم المتحدة. والواقع أن المرونة والالتزام القوي مطلوبان. ونحن نؤيد تماما غير بيدرسن في جهوده الرامية إلى رأب الخلافات. ونأمل في أن تُعقد جولة قادمة قريبا، وفقا لجدول أعمال متفق عليه، ونلاحظ أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، مع مراعاة البروتوكولات الصحية خلال هذه الأوقات التي يتفشى فيها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وكما قال كثيرون، فإن اللجنة الدستورية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي جزء من عملية سياسية أوسع نطاقا بقيادة وملكية سوريتين، وفقا للقرار 2254 (2015). واللجنة الدستورية هي في الواقع عملية قيد التنفيذ، وتتطلب دعما حقيقيا من جانب المجتمع الدولي.

وإلى جانب عمل اللجنة، تود إندونيسيا أيضا أن تكرر الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والحاجة الملحة إلى احترام جميع الأطراف لاتفاقات وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أننا شهدنا هدوءً نسبيا في بعض المناطق في سورية، إلا أن التوتر وخطر التصعيد لا يزالان قائمين. وترى إندونيسيا

أنه يجب اتخاذ تدابير مستمرة لخفض مستوى العنف في الميدان، وتشجيع وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف السورية، والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية.

كما يلزم إحراز تقدم كبير فيما يخص مسألة المحتجزين والمفقودين، وكذلك رفع الجزاءات لكفالة قدرة سورية على التصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي بإخلاص في أن نتمكن في جلسة المجلس في الشهر المقبل من رؤية تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة بالذات.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا له على جهوده الدؤوبة للجمع بين أصحاب المصلحة في النزاع السوري، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، في البحث عن حل دائم لهذه الأزمة.

كما أود أن أرحب بممثلي سورية وتركيا.

وفيما يتعلق بسورية، وهي مسألة ينظر فيها مجلس الأمن بانتظام في جوانبها الثلاثة، سبق أن قيل كل شيء أو كل شيء تقريبا. وقد أظهر السيد بيدرسن في بعض الأحيان تفاؤلاً عندما كانت المؤشرات تتيح ذلك، لكنه كثيراً ما أعرب لنا عن تشاؤمه في الوقت الذي تجد فيه العملية السياسية في سورية مشقة في التقدم على المسار الصحيح.

وقد استمعنا إليه مرة أخرى اليوم باهتمام كبير، مما يدفعني إلى الإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، يرحب وفد بلدي باستئناف أعمال اللجنة الدستورية، بعقد اجتماعها الثالث بعد عدة أشهر من التوقف. ونأمل في أن يشارك جميع أعضاء اللجنة هذه المرة في التفاوض بحسن نية، وأن يقدموا التنازلات اللازمة لإعطاء سورية زخما نحو تحقيق السلام والأمن. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا أن تقدم الأمم المتحدة كل الدعم اللازم لهذه العملية، وفقا لأحكام القرار 2254 (2015).

ثانيا، يؤيد وفد بلدي الدعوات التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية. وسيساعد ذلك، من جهة، على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح العملية السياسية التي ذكرتها من قبل، ويمكّن، من ناحية أخرى، من مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مكافحة فعالة.

ومن الواضح، أنه يجب على سورية، مثل أي دولة أخرى، في إطار ممارسة سيادتها، أن تواصل بدون هوادة مكافحة الإرهاب، لا سيما وأن الجماعات الإجرامية تحاول استغلال الأزمة الصحية الحالية لإعادة بناء نفسها واستعادة السيطرة على ما فقدته من أراض. غير أنه من الواضح أيضا، كما هو الحال في كل مكان آخر، أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم مع احترام الحقوق الإنسانية.

ثالثا، لا يزال القلق يساور النيجر بشأن مصير العديد من المحتجزين في كلا المعسكرين، ويؤكد من جديد ضرورة أن يستجيب المتحاربون لنداء الأمين العام إلى تبادل المعلومات بشأن مصير المحتجزين وضمان احترام حقوقهم. وبالمثل، يؤيد وفد بلدي النداء الذي وجهه المبعوث الخاص بيدرسن في 18 أيار/مايو، وشجع فيه على إطلاق سراح المحتجزين بشكل مكثف ومن جانب واحد، فضلا عن اتخاذ إجراءات مجدية بشأن حالات الأشخاص المفقودين. ولا شك في أن ذلك سيساعد على تخفيف حدة الحالة العامة وبالتالي يعزز التقدم الذي نتوقعه جميعا بشأن هذه المسألة السورية المعقدة.

وفي الختام، يشير بلدي، النيجر، إلى أننا في تعاملنا مع هذه المسألة، يجب أن نلتزم باحترام سيادة سورية ومصالح شعبها، لأن مصالح السوريين هي التي نناقشها في نهاية المطاف، وينبغي أن يستفيدوا من القرارات التي نتخذها هنا.

وبالإضـــافة إلى ذلك، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في مجلس الأمن، نظل نرى، إلى جانب الأمين العام، ضرورة تعليق الجزاءات المفروضة على سورية التي تترتب عليها آثار أشد ضررا على السـوريين الأبرياء أكثر من آثارها على السـلطات القائمة. وخلال هذه الفترة التي نواجه فيها جائحة كوفيد-19، يجب أن تتمكن جميع البلدان، بما فيها ســـورية، من الحصـــول على اللوازم وعلى الإمدادات الطبية الأساسية، التي يؤدي غيابها إلى تفاقم الأوضاع البالغة الصعوبة أصلا التي يعيشها هؤلاء السكان.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على إحاطته.

ونرحب بالجولة الثالثة من أعمال الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية التي عقدت في جنيف الشهر الماضي. وكان أهم إنجاز لذلك الاجتماع هو النهج البناء الذي اتبعته الوفود السورية. ويعود الفضل في ذلك إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتسوية السورية، بقيادة المبعوث الخاص، وكذلك إلى جميع الأطراف الدولية المهتمة بتحقيق الاستقرار في الجمهورية العربية السورية. وأظهر السوريون استعدادهم لمواصلة العمل معاً لإيجاد قواسم مشتركة ووضع مبادئ لمناقشة مستقبل بلدهم.

ونحن نقدر تقديرا عاليا مستوى الإعداد للحدث، على خلفية القيود المفروضة نتيجة لفيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان سلامة وصحة المندوبين السوريين، وكذلك فريق السيد بيدرسن ومسؤولي البلد المضيف عند التخطيط للجولات المقبلة. وينبغي للسوريين أن يتفقوا، بمساعدة المبعوث الخاص، على جدول أعمال ومواعيد الاجتماعات المقبلة. ومن المهم مساعدتهم على قيادة هذه العملية السياسية بمفردهم من دون تدخل خارجي. إن عمل اللجنة الدستورية لا يرتبط بقيود زمنية مصطنعة – ولا ينبغي أن يحدث ذلك – ولا أن يتم مواءمة توقيته مع أي أحداث، بما في ذلك العملية الانتخابية داخل سورية. فهذه الأخيرة مسألة داخلية تخص البلد.

وقد عقد ضامنو صيغة أستانا – روسيا وتركيا وإيران – اجتماعا على هامش الحوار السوري في جنيف. وهذا أمر ينطوي على قيمة رمزية؛ فقد تم تشكيل اللجنة الدستورية نفسها بفضل تعاوننا الثلاثي الفعال، وكذلك بموجب قرار مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي في عام 2018. والتقى المشاركون في عملية أستانا كذلك بالممثلين السوريين والمبعوث الخاص. وعممنا البيان الثلاثي المشترك المعتمد في جنيف بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن. وعناصره الرئيسية هي إعادة تأكيد الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها والتصميم على مواجهة التهديد الإرهابي ورفض الاستيلاء غير القانوني على حقول النفط وإدانة الجزاءات الأحادية الجانب التي تقوض الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد وضرورة زيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين من دون تسييس أو تمييز. وستواصل روسيا مد المبعوث الخاص والسوريين بكل ما يلزم من دعم، بما في ذلك في إطار صيغة أستانا.

أما بالنسبة للحالة في الميدان، فيمكن وصفها بأنها هادئة عموما. وقد تم تسجيل حالة من عدم الاستقرار في إدلب، التي يسيطر عليها إرهابيون من هيئة تحرير الشام، وفي مناطق الشمال الشرقي. وفي منطقة تخفيف التوتر في إدلب، يقوم مسلحون بأعمال تخريبية ضد الدوريات الروسية التركية المشتركة. ويستمر قصف مواقع القوات الحكومية والمستوطنات المجاورة، ما يتسبب في وقوع إصابات ووفيات في صفوف المدنيين. كما ينشط الإرهابيون في أجزاء أخرى من سورية. وسيتم قمع جميع هجمات المسلحين بحزم. فمن الواضح أن تحقيق الهدوء الدائم في إدلب والمناطق السورية الأخرى لن يكون ممكنا إلا إذا تم تحييد إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام والمنتسبين إلى هذين التنظيمين وإيقاف دعمهم من الخارج.

ويقتضي تنفيذ القرار 2254 (2015)، الذي أكد جميع أعضاء المجلس على الالتزام به، احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونحث زملاءنا على ألا يكونوا انتقائيين في هذا الصدد. إن احتلال الولايات

المتحدة غير الشرعي لجزء من الأراضي السورية وسياسة عزل المناطق الكردية عن بقية سورية يؤديان إلى الكراهية العرقية والطائفية، وهذا عامل من عوامل تأخر التسوية السياسية في سورية.

كما إن نهب الموارد النفطية، والذي يتم تأمينه باستثناء هذه الموارد من جزاءات الولايات المتحدة، علاوة على العقوبات الأحادية الجانب غير القانونية نفسها، التي تُستخدم كأداة للعقاب الجماعي وتهدف إلى إثارة السخط الاجتماعي، يعرقلان الجهود التي يبذلها أولئك الذين يريدون السلام في سورية. وقد سمعنا مؤخرا عن مخططات لاغتيال رئيس دولة ذات سيادة، هو الرئيس الأسد. فبما تُسمى هذه السياسة إن لم تكن سياسة لتغيير النظام؟ إننا ندعو جميع الذين يحضون على احترام القانون الدولي إلى التخلي عن هذه الممارسات بل وحتى مخططاتهم من أجل الاغتيال السياسي والتدخل بالوسائل العسكرية أو الاقتصادية في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة – حتى تلك التي لا تروق لهم.

نسمع منذ فترة طويلة دعوات من زملائنا الغربيين من أجل إقرار وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. ونريد منهم أن يوضحوا ما يعنونه بالتحديد. أولاً، لا يزال وقف إطلاق النار في سورية قائما. وثانيا، من الذي ينبغي أن يوقع على مثل هذا الاتفاق؟ فالمعلومات الواردة من سورية، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، تثبت أن الإرهابيين وحدهم الذين يثيرون العنف في البلد. فهل يتعين علينا أن نوقع اتفاقا معهم؟ وهل يجب أن نضفي عليهم شرعية؟ كما إننا نشهد غارات إسرائيلية على سورية. وفي هذا الصدد، ندعو زملاءنا الغربيين إلى التوقف عن استغلال هذه الدعوات وإلى أن يمارسوا، عوضا عن ذلك، نفوذهم على من يواصلون فعلا شن الحرب في سورية.

إن التدابير القسرية الأحادية الجانب تؤثر سلبا على استقرار الوضع وتخنق الاقتصاد وتسبب معاناة للسوريين العاديين. ووفقا للمنظمات الإنسانية غير الحكومية نفسها، فإن الإعفاءات لأسباب إنسانية غير مجدية. وقد دعا الأمين العام إلى رفع الجزاءات وتتحدث هياكل الأمم المتحدة المتخصصة عن الأثر السلبي للجزاءات وتكتب المنظمات الإنسانية غير الحكومية والصحفيون الغربيون عن هذا. كما إن التدابير القسرية الأحادية الجانب تعوق عودة اللاجئين، لأنها تعرقل جهود الحكومة السورية لإعادة بناء المنازل والبنية التحتية لصالح الشعب. والحكومة السورية مستعدة لعودة المواطنين الذين فروا من الحرب؛ والبلدان المجاورة كذلك ترغب في هذا. وبالمناسبة، فإن القرار 2254 (2015) ينص على عودة اللاجئين وإعادة تأهيل المناطق المتضررة لهذا الغرض.

ونشعر بخيبة أمل في هذا الصدد لأننا لم نسمع خلال جلسات مجلس الأمن بشأن سورية، ولا سيما بشأن الحالة الإنسانية، أي تقييم من الأمم المتحدة للأثر السلبي للجزاءات، بما في ذلك على مكافحة الحكومة السورية للجائحة، ولا نسمع أي تحليل للتهديد البيئي الذي يواجه سورية والعراق في ضوء أساليب استخراج النفط الهمجية في الشمال الشرقي.

المرفق الحادي عشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى عن دعمها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص في تيسير العملية السياسية في سورية. ويسرنا أن الهيئة المصغرة للجنة الدستورية تمكنت من الاجتماع في نهاية آب/أغسطس وأن المناقشات اتسمت بالاحترام وبالتزام الطرفين بالعمل معا، وذلك على الرغم من التحديات التي تمثلها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتطلع إلى عقد الدورة الرابعة ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال. كما نُذكر الأطراف بأهمية مشاركة المرأة في أعمال اللجنة من أجل ضمان نتائج عادلة ومتوازنة لجميع السوريين.

إن نجاح العملية السياسية الأوسع نطاقا يتوقف على بث الطمأنينة والثقة. ونعيد التأكيد، في هذا السياق، على الحاجة الملحة إلى معالجة قضايا المحتجزين والمختطفين والمفقودين معالجة مجدية لإظهار حسن النية ولتعزيز المصالحة داخل سورية.

ويعترف القرار 2254 (2015) بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية. ولذلك، فإن استمرار الأعمال العدائية يحول دون توفير بيئة مواتية لإنجاز هذه العملية واستعادة الاستقرار. ولهذا السبب، فإن استمرار ورود تقارير عن وقوع أعمال عنف متفرقة يبعث على القلق. ويجب التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، كما يكتسي الحفاظ على وقف إطلاق النار في الشمال الغربي أهمية بالغة. ومن الضروري، قبل كل شيء، تنفيذ وقف كامل وفوري للأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

كما يرتبط استقرار البلد بانتعاشه الاقتصادي. والانكماش الاقتصادي والاجتماعي السريع في سورية أمر ينذر بالخطر ويهدد رفاه ملايين السوريين. وندعو مرة أخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية للمساعدة في إعادة تأهيل البلد، لا سيما بالنظر إلى الحالة الإنسانية الراهنة، التي تزداد سوءا بسبب جائحة كوفيد-19.

إن سيادة سورية وسلامتها الإقليمية معرضتان للخطر بسبب استمرار احتلال القوات الأجنبية غير المأذون لها والتهديد السائد من قبل كيانات صنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية. ويتطلب احترام استقلال سورية انسحاب هذه القوات والقضاء على آفة الإرهاب.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإننا نعيد التأكيد على أنه يجب أن تمتثل هذه الأنشطة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويجب أن تظل حماية المدنيين والهياكل التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على رأس الأولويات.

ويتمثل الحل الوحيد لإنهاء النزاع الحالي في عملية سياسية شاملة ذات مصداقية ومستدامة بقيادة سورية وملكيتها، فضلا عن خلوّها من التدخل. وذلك هو الطريق الوحيد نحو استعادة السلام والاستقرار للشعب السوري. وعليه يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم جميع الجهود لتحقيق تلك الغاية.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة اليوم، وأهنئه ومكتبه على نجاحهما في عقد الجولة الثالثة من مناقشات اللجنة الدستورية في جنيف.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن اللجنة الدستورية تؤدي دورا محوريا في إجراء المناقشة السياسية بين مختلف قطاعات المجتمع السوري على نحو من شأنه أن يمهد الطريق نحو عملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية.

ونحث الأطراف على الانخراط في حوار مفتوح وصريح لتعزيز ثقافة التعاون والتسوية بوصفها عنصرا هاما لأي عملية سلام مستدامة. وندعو في هذا الصدد، الأطراف إلى الاستفادة من الزخم الذي حققه هذا الاجتماع الأخير والعمل معا بحسن نية على وضع الصيغة النهائية لجدول أعمال الجولة الرابعة من مناقشات اللجنة الدستورية وموعد انعقادها.

وفي حين نعلم جميعا أن هذه العملية لم تكن سهلة وخاصة بسبب التأخير الذي سببته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فإنه يجب تشجيع الزخم في الاتجاه المؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

ونسلّم، استنادا إلى خبرة جنوب أفريقيا الوطنية في التفاوض على صياغة الدستور، بالتحديات التي تواجه مثل هذه العملية. ويجب تعزيز الثقة بين الأطراف في نهاية المطاف، ويجب أيضا الحد من التدخل الخارجي من قبل الأطراف الخارجية. وبالتالي، تقع المسؤولية علينا بصفتنا أعضاء في المجلس عن مواصلة دعم عمل اللجنة الدستورية ودور الأمم المتحدة في عملية الوساطة.

وترحب جنوب أفريقيا بالهدوء النسبي الحالي في سورية. ومع ذلك، ما تزال الاضطرابات المستمرة في أجزاء من سورية تبعث على القلق. وتبعث التقارير عن عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات المسلحة على الشعور بالقلق الشديد، ومن شأنها أن تؤدي إلى تأجيج النزاع.

ويجب علينا التحلي بالوضوح فيما يتعلق بأن للدول الحق السيادي في التصدي لخطر الإرهاب في داخل أراضيها، وأنه يجب أن يتماشى أي إجراء يتخذ في هذا الصدد مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار وجود القوات المسلحة الأجنبية في سورية، علاوة على نفوذها غير المبرر في المناطق التي تواصل عملياتها فيها. ويثير استمرار تجاهلها لاستقال سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية مزيدا من التوتر ويجعل تحقيق آفاق السلام المستدام أكثر صعوبة.

ويكتسي وقف العنف والأعمال العدائية أهمية بالغة لتمكين اللجنة الدستورية من مواصلة عملها صوب التحقيق السلام الطويل الأمد في سورية. وفي هذا الصدد، فإن من شأن وقف إطلاق النار الدائم أن يهيئ بيئة مواتية لإجراء حوار شامل بقيادة سورية. وفي هذا السياق، تواصل جنوب أفريقيا تأييد دعوة المبعوث الخاص إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ولا تزال جائحة كوفيد-19 تؤثر بشكل مثير للقلق على الشعب السوري الذي يعاني سلفا من ضغوط إنسانية شديدة، على النحو الذي أكده وكيل الأمين العام مارك لوكوك يوم الأربعاء (انظر S/2020/915). ومما يثير الشعور بالقلق الشديد الزيادة الكبيرة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. وعليه، تدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الأمم المتحدة وشركائها في كفالة قدرة سورية على مكافحة هذا الفيروس بالمعدات والإمدادات الطبية اللازمة. ويشمل ذلك رفع جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الحكومة السورية. وقد تضاعفت الظروف الفريدة في سورية، بما في ذلك الآثار التي خلفها النزاع الذي دام على مدى تسع سنوات على الصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتدهور الاقتصاد والحاجة المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية، بفرض الجزاءات أحادية الجانب عليها. ويؤثر هذا سلبا على جهود الحكومة السورية الرامية إلى التصدي الفعال لهذه الجائحة المدمرة. وتؤدي هذه الأعباء الإضافية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المزرية في البلد، بمن في ذلك من هم في أمس الحاجة إلى المعونة والمساعدة الإنسانيتين.

ختاما، تعيد جنوب أفريقيا تأكيد موقفها القائل بعدم وجود حل عسكري للنزاع في سورية. ولن يتسنى حل النزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة السوريين وملكيتهم، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وعلاوة على ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بالترابط بين المسارين السياسي والإنساني في سورية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التقدم في كلا المسارين بغية ضمان تسوية مستدامة وسلمية للنزاع.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكركم، سيدي الرئيس، وأود أن أشكر أيضا المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده المتواصلة لتيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية.

وما برحنا نؤكد منذ سنوات عديدة – إلى جانب جميع أعضاء المجلس تقريبا – الحاجة إلى الحوار والأهمية الجوهرية لإيجاد حل سياسي للأزمة. وعليه، نرحب بعقد الاجتماع الثالث للجنة الدستورية في جنيف في نهاية آب/أغسطس. ويسرنا أن نلاحظ عقد بعض المناقشات، على الرغم من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بين أعضاء الوفود.

بيد أنه لم يحرز سوى تقدم محدود جدا فيما يبدو منذ مرور عام تقريباً على ترحيب مجلس الأمن بانطلاق أعمال اللجنة الدستورية في بيانه الرئاسي الصادر في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/PRST/2019/12). ولأجل تحقيق تقدم ملموس، ينبغي أن تكون جميع الأطراف، بما فيها النظام السوري، على استعداد لتقديم تنازلات والالتزام بالنتائج للمساعدة في إنهاء النزاع بصورة دائمة.

وكما قررنا جميعا في ذلك البيان الرئاسي الصادر في 8 تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي أن يكون إطلاق اللجنة الدستورية بملكية سورية وقيادتها بداية لعملية سياسية لإنهاء النزاع السوري وفقا للقرار 2254 (2015) من شأنها أن تلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين. وتواصل المملكة المتحدة التزامها بالقرار 2254 (2015)، وتدعو إلى إحراز تقدم مواز في جميع جوانب القرار.

ويتطلب هذا بصورة حاسمة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وقد توجه السفير الروسي بالسؤال "لماذا؟" حسنا، فذلك ما تمت الدعوة إليه في القرار 2254 (2015) الذي صوت الاتحاد الروسي مؤيدا له. ودعا إلى ذلك المبعوث الخاص بيدرسن مرارا وتكرارا، بما في ذلك اليوم. ويتمثل نهج روسيا في وصف أي شخص يعترض على همجية نظام الأسد ووحشيته بأنه إرهابي. بيد أني أعتقد أنه سيكون من الأفضل لنا جميعا، ولمناقشتنا هذه أن نتمسك بتعاريف الأمم المتحدة.

ونعرب عن سعادتنا باستمرار وقف إطلاق النار في إدلب على نطاق واسع. ولكن ما زال يساورنا القلق من زيادة الغارات الجوية مؤخرا. وندعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاق 5 آذار/مارس المبرم بين تركيا وروسيا، والعمل مع الأمين العام ومبعوثه الخاص على تنفيذ وقف إطلاق النار الكامل على الصعيد الوطني.

وأعربنا في القرار 2254 (2015) عن تأييدنا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى معايير الشفافية والمساءلة الدولية، مع استحقاق جميع السوريين، بمن فيهم سوريو الشتات، للمشاركة فيها. ويعني هذا أن لجميع من يحق لهم التصويت الحق في التسجيل وأنه يتعين أن يكونوا أحرارا في اختيارهم، وأن لجميع الأحزاب السياسية المسجلة الحق في التنافس والمشاركة في الحملة الانتخابية من أجل دعم الناخبين، فضلا عن إحصاء جميع الأصوات وأن تعبّر النتائج المعلنة عن إحصاء تلك الأصوات.

كانت المملكة المتحدة واضحة في أن الانتخابات الرئاسية السورية عام 2014 كانت أدنى بكثير من هذه المعايير. ولذلك نرحب بمزيد من التوضيحات بشأن كيفية إجراء الانتخابات في العام المقبل وكيف ستلبي المعايير التي توخاها مجلس الأمن. إن القرار 2254 (2015) واضح في أنه ينبغي وضع دستور جديد قبل إجراء تلك الانتخابات. وعلى هذا النحو، فإن البيانات الروسية الأخيرة التي تشير إلى إمكانية الفصل بين الانتخابات واللجنة الدستورية تثير القلق العميق. فهي تضر بالعملية السياسية وبإجماع مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالمحتجزين، ينبغي ألا يكون الإفراج عن السجناء السياسيين والأشخاص الضعفاء من الأولويات المثيرة للجدل، ولا سيما في سياق عملية سياسية ناشئة وتفشي مرض كورونا الذي يزداد سوءاً على نحو متفاقم. وأقل ما يمكن أن يفعله النظام السوري والأطراف الأخرى لصالح الإنسانية هو منح المنظمات المستقلة إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز وتزويد الناس بمعلومات عن مكان أو مصير أحبائهم من أفراد أسرهم المحتجزين أو المختفين.

ويجب وقف إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم. ونحيط علماً بالروايات المروعة عن التعذيب والاحتجاز الواردة في آخر تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/45/31). إنه عن أناس تعرضوا للضرب بالعصي والأسلاك، وقُيدوا حول إطارات، وعُلِّقوا من السقوف والجدران، وجُلدوا. هذه الجرائم دليل واضح على انحطاط النظام وغيره في احترام الحياة البشرية، فضلاً عن عدم وجود إرادة لدى النظام في التعامل مع القرار 2254 (2015).

ولا يزال النظام السوري يماطل على المسار السياسي، ربما على أمل زائف في أن ينجح هو وحلفاؤه في القمع العسكري الوحشي لشعبهم. ويتعين على السلطات السورية الإجابة عن أسئلة جدية. كيف تمضي قدماً في تنفيذ القرار 2254 (2015)؟ وما هي الخطوات التي ستتخذها لإحراز التقدم؟ وما هو النهج الذي تتخذه فيما يتعلق بإنجاح اللجنة الدستورية؟ وماذا تقول للسوريين في جميع أنحاء العالم الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم ولكنهم يشعرون بالرعب الشديد من القيام بذلك؟ ما الذي هم على استعداد للقيام به بشأن قضايا مثل المحتجزين والمفقودين؟ نسمع من النظام السوري عن كل شيء ما عدا عما يخص مسؤولياته.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أيضاً غير بيدرسن على إحاطته. لقد قام هو وفريقه بعمل استثنائي في التعامل مع الظروف المبهمة والصعبة خلال الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية الشهر الماضي. وتقدر الولايات المتحدة عمله الشاق وتشكر أيضاً المضيفين السويسريين على المساعدة في التصدي بأمان للتحديات التي تواجه الاجتماعات بسبب مرض فيروس كورونا.

لقد حددتُ، خلال الاجتماع السياسي الأخير للمجلس بشأن سورية قبل بدء عمل اللجنة الدستورية، ثلاث نقاط مرجعية محددة كنا نأمل أن تتوصل اللجنة إليها خلال الجولة الثالثة من الاجتماعات (انظر S/2020/823، المرفق الرابع عشر). وكانت تلك المعايير هي: إجراء مناقشة موضوعية بين الأطراف السورية بشأن إصلاحات دستورية محددة؛ والاجتماع لمدة أطول من بضعة أيام رمزية لضمان إجراء مناقشة موضوعية للإصلاحات؛ ووضع جدول زمني لجولات الاجتماعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام.

وللأسف، لم تسفر الجولة الأخيرة عن مناقشة موضوعية للإصلاحات الدستورية؛ كما أنها لم تسفر عن اتفاق بشأن جدول زمني للاجتماعات المقبلة. وكانت هذه فرصة ضائعة لدفع العملية السياسية قدماً. ونعترف بأن الوفود السورية المعنية سافرت إلى جنيف بحسن نية للمشاركة في الاجتماعات. وهذه خطوة إيجابية. وعلاوة على ذلك، فإننا نتفهم القيود التي تواجهها الأمم المتحدة والوفود السورية بسبب مرض فيروس كورونا.

ولكن ليس الآن وقتاً مناسباً للتقاعس أو فقدان الأمل. فقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا لدعم المبعوث الخاص بيدرسن لضمان إحراز تقدم في الجولة المقبلة، عندما يتوجب على الطرفين أن يتجاوزا المناقشات السابقة للمبادئ الأولى وأن يتناولا الإصلاحات الدستورية مباشرة. وهذا هو أوضح طريق نحو الدستور السوري الجديد الذي وافق عليه المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الروسي، في عام 2015 عندما صوتنا تأييداً للقرار 2254 (2015). إن دستوراً جديداً هو أوضح طريق إلى أي انتخابات حرة ونزيهة في البلد يمكن للمجتمع الدولي أن يتبناها.

ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على اتخاذ جميع التدابير لتسهيل جهود الأطراف، بما يتفق مع اختصاصات الأمم المتحدة، ونحث الوفود السورية على الاتفاق على جدول أعمال الدورة المقبلة وتوقيتها ومواصلة الاجتماعات المنتظمة حتى نهاية العام.

وعلى الرغم من أن الطريق أمام الطرفين طويل لتحقيق عملية سياسية شرعية تيسرها الأمم المتحدة، فإننا يجب أن نحرز تقدماً في المدى القريب. ستتيح هذه الجهود الأساس لسورية جديدة ما بعد الحرب تتسم بوقف إطلاق النار على مستوى البلد، ودستور جديد، وانتخابات تراقبها الأمم المتحدة تمثل إرادة الشعب السوري.

إن دعوات الأمين العام والمبعوث الخاص بيدرسن إلى إعلان وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية هي مفتاح السلام الدائم في سورية، ولكن وقف إطلاق النار هذا لم يتحقق بعد. وكان أحد العناصر الرئيسية في ترتيب وقف إطلاق النار التركي – الروسي في 5 آذار/مارس، وفي ترتيبات وقف إطلاق النار في إدلب قبله، هو الالتزام بإعادة فتح الطريقين السريعين الدوليين M4 و M5 أمام حركة المرور التجارية. ومنذ 5 آذار/مارس، نفذت الدوريات الروسية – التركية المشتركة ثلاث دوريات كاملة على

طول الطريق السريع M4 من أصل 25 محاولة، ولا يزال الطريق غير مفتوح أمام حركة المرور المدنية أو التجارية. ينبغي أن تمضي هذه الخطوة الهامة قدماً نحو تنفيذ ترتيب وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس في أقرب وقت ممكن.

إن هناك وقفاً لإطلاق النار في سورية بحكم الأمر الواقع، باستثناء العمليات المدعومة دولياً ضد الإرهابيين الذين أدرجتهم الأمم المتحدة في لوائحها. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للعملية السياسية أن تعترف جميع الأطراف رسمياً وعلناً بهذا الواقع وأن تؤيد وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

قبل خمس سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار 2254 (2015) بوصفه خارطة طريق لانتقال سياسي سلمي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع المميت. ويظل هذا هو الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية والسبب في التزامنا الشديد بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل الانتقال السياسي.

لن يعرف الشعب السوري السلام، ولن يتطوع اللاجئون السوريون للعودة إلى سورية وتحقيق تطلعاتهم المشروعة حتى يطمئنوا إلى أن نظام الأسد قد غير سلوكه تجاه الشعب السوري.

لا تتوقف سياسة إدارة ترامب على الأسد بوصفه شخصاً. فالنظام السوري أكبر من أي شخص منفرد؛ إنه شبكة واسعة من الأجهزة الأمنية والجيش ورجال الأعمال الفاسدين، وجميعهم يساهمون في معاناة الشعب السوري. ومن دون إصلاح جوهري، سيواصل النظام هذا السلوك السيئ بغض النظر عمن هو المسؤول.

وينطبق هذا أيضاً على تغيير علاقة النظام مع إيران – وهي علاقة تزعزع أمن جيران سورية وتهدد المدنيين السوريين في الوقت الذي ترسل فيه إيران جنوداً وأسلحة وأموالاً لدعم نظام الأسد. لقد فعّلت الولايات المتحدة آلية إعادة فرض الجزاءات في القرار 2231 (2015) للإبقاء على حظر الأسلحة القائم وإعادة فرض الجزاءات. ومع انخفاض القيود المفروضة على الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة، ستتشجع إيران على نقل المزيد من الأسلحة إلى سورية، مما يعرض المزيد من المدنيين والعملية السياسية السورية للخطر.

سوف تسعى الولايات المتحدة بلا هوادة إلى عملية سياسية ذات مصداقية تعالج الأسباب الجذرية للمأساة السورية وتغير بشكل أساسي سلوك نظام الأسد. وسنواصل حملة الضغط إلى أن يقوم نظام الأسد بالتحول الاستراتيجي عن هدفه المتمثل في الحل العسكري، على حساب الشعب السوري وفي تحد للمجتمع الدولي، إلى الانخراط بشكل بناء في حل سياسي.

ولن يكون هناك تمويل لإعادة الإعمار، ولا اعتراف دبلوماسي، ولا تخفيف للجزاءات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يجري التنفيذ الكامل بشكل لا رجعة فيه للعملية السياسية المبينة في القرار 2254 (2015).

وهناك سبيل واحد فقط للمضي قدماً أمام نظام الأسد لكي ينجو من الانهيار التام وعدم الاستقرار. يجب على الأسد ومؤيديه الاستجابة لدعوات المجلس، والالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والمشاركة بجدية في تنفيذ القرار 2254 (2015). وإذا لم تنجح العملية على النحو الواجب، حيث يتم تمثيل جميع المواطنين السوريين تمثيلاً صحيحاً، فإن سورية لن تعرف إلا مستقبلاً من الصراعات، وسوف تستمر المنطقة في المعاناة.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم.

في البداية، يرحب وفد بلدي بعقد الدورة الثالثة للهيئة المصغرة في إطار اللجنة الدستورية التي تملكها وتقودها سورية في نهاية الشهر الماضي.

وليس من السهل تحقيق تقدم كبير خلال اجتماعات لأيام قليلة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تجلس الأطراف معا في محاولة لإيجاد حل للنزاع المستمر منذ عقد. وفي حين أنه قد تبقى خلافات جوهرية، فإننا نحيط علما مع التشجيع بأن الأطراف السورية تعمل جاهدة على تحديد أرضية مشتركة وطريقة للمضي قدما بالعملية.

وتدعو فييت نام جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة النشطة في الحوار والمفاوضات البناءة. ومن المهم مواصلة تبادل الآراء ووضع الصيغة النهائية لجدول أعمال للاجتماع المقبل للجنة الدستورية والاتفاق عليه.

ونود أن نكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن السبيل الناجع الوحيد نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين لشعب سورية هو من خلال حل سياسي شامل للجميع يقوده ويملك زمامه الشعب السوري، على النحو المبين في القرار 2254 (2015)، بما يتفق تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نعتقد أنه لن تتاح للأطراف المعنية فرصة لتحقيق إنجازات ملموسة على المسار السياسي إلا عند استمرار فترة من الهدوء.

ولا تزال حوادث انعدام الأمن تحدث في أجزاء مختلفة من سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي، على الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار هناك لا يزال ساريا إلى حد كبير. ونشعر بالقلق إزاء عودة الأنشطة الإرهابية إلى الظهور في بعض المناطق. ولا تزال حماية المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية تشكل تحديا كبيرا. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تسببت الاضطرابات أو الأجهزة المتفجرة في خسائر كبيرة في الأرواح وإصابات وأضرار خلال الفترة الأخيرة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن العنف، فضلا عن مواصلة بذل الجهود لمكافحة الإرهاب، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

وفيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية، فإننا نؤيد تماما أي مسعى مجد يمكن أن يبعث الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في سورية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا لعمل الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وفريقه، بما في ذلك الزيارات والأنشطة التي قام بها مؤخرا، وكذلك لجميع المشاركات الدبلوماسية والسياسية للشركاء الدوليين بغية تيسير التوصل إلى حل سلمي للصراع المستمر منذ عقد في سورية.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة لسورية في جميع المجالات وبجميع الوسائل العملية. وبدون ذلك، يمكن أن يؤدي الأثر المدمر لجائحة فيروس كورونا والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية إلى تقويض الجهود المبذولة والأهداف الطويلة الأجل للمسار السياسي.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

صوّت مجلس الأمن قبل أيام، وتحديداً بتاريخ 2020/8/31، (انظر S/2020/870) على مشروع قرارٍ خاصٍ بمكافحة الإرهاب (S/2020/852) كان من المفترض أن يسهم في معالجة أحد مواطن الضعف وردم فجوة هامة في هذا المجال من خلال مطالبة الدول الأعضاء في منظمتنا الدولية باستعادة ومقاضاة أو إعادة تأهيل رعاياها من "الإرهابيين بلا حدود" أو ما يحلو للبعض تسميتهم "بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب"، وتخليص الدول التي ينشط فيها هؤلاء الإرهابيون من شرورهم وجرائمهم.

وللأسف، أكدت عملية التفاوض على مشروع القرار ذاك تشبثت بعض الدول الأوروبية الممثلة في هذا المجلس بموقفها الأناني واللا مسؤول الرافض لاستعادة ومساءلة رعاياها من عتاة الإرهابيين، وإمعانها في محاولات التنصل اللاأخلاقية من مسؤولياتها ذات الصلة، وهو أمر يثير استياءنا البالغ؛ ذلك أن بلدي سورية، وكما يعلم الجميع، استهدف على مدى السنوات الماضية بحرب إرهابية وحشية جنّدت فيها حكومات دول معروفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وقدمت لهم شتى أشكال الدعم، ويسرت تسللهم إلى بلدي عبر حدودنا المشتركة مع تركيا بشكل أساسي، لزعزعة أمن واستقرار سورية، ومحاولة النيل من سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ودورها في المنطقة، والتمهيد لأعمال العدوان والاحتلال بذريعة مُضلِلة ألا وهي مكافحة تنظيم داعش الإرهابي.

يجدد وفد بلدي التأكيد على إدانته ورفضه التام للنهج الانتقائي الذي تعتمده بعض حكومات الدول الأعضاء إزاء مسألة التصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، واعتبارها الإرهاب أداة مشروعة يمكن الاستثمار فيها، طالما أنه لا يستهدف دولها، وتوصيف الإرهابيين على أنهم "معارضة سورية مسلحة معتدلة" أو "جماعات مسلحة من غير الدول" أو "ثوار" أو "جهاديين" أو مناضلين من أجل الحرية والديمقراطية لا يمثلون أي تهديد للسلم والأمن لأي دولة أو منطقة أو للعالم بأسره شريطة أن لا يفكروا يوماً بالعودة إلى بلدانهم الأصلية لمتابعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها.

وبالتالي، فإن الدول الغربية التي دأبت على إغراق بعض الدول الفقيرة والنامية بنفاياتها النووية وغير النووية لحماية بيئتها المحلية من التلوث عازمة على إغراق دول بعينها بنفاياتها البشرية من الإرهابيين والمتطرفين والمرتزقة والقتلة بعد أن استخدمتهم لاستهداف دول بعينها من بينها بلدي. إن ما يؤكد وجاهة ما نقوله هو أن بعض الحكومات الغربية لا تزال ترفض استعادة رعاياها من الإرهابيين وعائلاتهم وأطفالهم، وتقوم باتخاذ إجراءات لا قانونية ولا شرعية للتنصل من مسؤوليتها عنهم والتهرب من واجباتها باستعادتهم ومقاضاتهم أو إعادة تأهيلهم. وقد رأينا خلال السنوات الماضية، مسعىً بريطانياً، على سبيل المثال لا الحصر، لإسقاط الجنسية عن الإرهابيين البريطانيين الموجودين في بلدي كي لا يفكروا مجرد تفكير بالعودة إلى المملكة المتحدة، وحصل الأمر نفسه في دول أخرى.

كما رفضت الحكومة البلجيكية – التي تتشاطر مع ألمانيا ما يسمى بالقيام بالصياغة الإنسانية وتزعم الحرص على الوضع الإنساني في بلدي – استعادة زوجات مقاتلي داعش البلجيكيات واكتفت بإبداء استعدادها لاستقبال الأطفال دون سن العاشرة حصرا رغم الأحكام الصادرة عن القضاء البلجيكي التي تطالب بعدم فصل الأطفال عن أمهاتهم.

أكدت الأمم المتحدة، في تقارير الأمين العام وتقارير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) المتعلقة بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة به، وجود عشرات آلاف المقاتلين الإرهابيين الذين قدموا إلى بلدي من أكثر من مئة دولة عضو في المنظمة. كما أشار المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي، قبل سنوات، إلى وجود حوالي 300 4 إرهابي أوروبي يقاتلون في سورية والعراق، من بينهم 838 2 إرهابيا من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا، أي بواقع أكثر من 700 إرهابي لكل دولة من الدول الأربعة التي ذكرتها والتي تتمتع جميعها حاليا بعضوية مجلس الأمن ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأرقام قد جرى التلاعب بها وتقليصها للتستر على ممارسات حكومات الدول الأربعة، فإحصاءاتنا نحن كحكومة سورية تشير إلى أكثر من ذلك بكثير.

يعيد وفد بلدي التأكيد على أن نجاح أي حل سياسي للأزمة وإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية والارتقاء بالوضع الإنساني يستلزم مكافحة الإرهاب واستعادة حكومات الدول المعنية لوحوشها وأكلة لحوم البشر من إدلب التي تسيطر عليها جبهة النصرة والكيانات الإرهابية المتعددة الأسماء والهويات الموالية لها، وكذلك من معسكر الهول الذي تديره قوات الاحتلال الأمريكي والميليشيات الانفصالية العميلة لها، وتلافي جعل هذه المسألة محل مقايضة أو صفقات مشبوهة ترمي لمحاولة إضفاء نوع من الشرعية أو الاعتراف بتلك الميليشيات المنخرطة في عمليات تهريب لبعض عناصر داعش أو الأطفال إلى دول مجاورة، كما جرى قبل أيام عندما أصيب أكثر من 25 طفلا بحالات اختناق وتسمم بعد تناولهم جرعات زائدة من المواد المنومة خلال التحضير لتهريبهم عبر صهاريج مياه وصناديق إلى خارج مخيم الهول.

ولا أريد تسمية الدول الغربية وغيرها التي دفعت مبالغ مالية للميليشيات الانفصالية المسلحة مقابل استلامها بعض الأطفال أو المسلحين، إضافة إلى البيانات السياسية التي صدرت لصالح هذه الميليشيات.

في الوقت الذي نتوجه فيه بالشكر للزميل الممثل الدائم لإندونيسيا على جهوده خلال المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الخاص باستعادة ومقاضاة أو إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن بلدي يطالب بمواصلة الجهود في مجلس الأمن لاعتماد مشروع قرار بديل وحازم بموجب الفصل السابع من الميثاق يلزم الدول الأعضاء كافة بالتعاون للقضاء على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وضمان التزام حكومات الدول المعنية باستعادة رعاياها من بينهم ومساءلتهم عن جرائمهم واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم وذلك للوفاء بحصتها من الجهد الدولي لتخليص العالم بأسره من آفة الإرهاب.

وألفت عنايتكم إلى توفر معلومات تفيد بأن عددا من عناصر تنظيمي "الخوذ البيضاء" و "هيئة تحرير الشام" الإرهابيين، وبإشراف من بعض الضباط الأتراك، تعمل على التحضير لارتكاب جريمة كيميائية جديدة في مدينة أريحا ومنطقة بسامس في شمال غرب سورية. وقد قاموا بإعداد مسرح الجريمة واختطاف عدد من الأطفال وتحضير بعض الرهائن والمحتجزين لديهم لاستخدامهم في جريمتهم ومن ثم كيل الاتهامات للجيش العربي السوري وتوفير الذريعة لاحتلال مدينة إدلب وريفها بشكل علني واستهداف المطارات السورية كافة.

تجدد الحكومة السورية تأكيد التزامها بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري – السوري بملكية وقيادة سورية من دون أي تدخل خارجي، وبتيسير من الأمم المتحدة، في ظل الالتزام الصارم وغير

القابل للنقاش والاحترام التام من قبل جميع الدول الأعضـــاء في هذا المجلس وخارجه بســـيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. كما تؤكد حكومة بلدي استمرارها بالتوازي في العمل على مكافحة الإرهاب واســتعادة الســيطرة على كامل الأراضـــي الســورية بما يحقق الأمن والاســتقرار والازدهار للشعب السوري.

وتذكر الحكومة السورية بضرورة الالتزام التام بمرجعية وقواعد عمل اللجنة الدستورية وعدم التدخل الخارجي في عملها أو محاولة فرض جداول زمنية أو آجال مصطنعة لعملها.

ختاما، لقد استمعتم جميعا لإقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قبل أيام، بأن إدارته كانت تخطط لاغتيال رئيس الجمهورية العربية السورية، وهو الأمر الذي يؤكد المستوى الذي انحدر إليه التفكير والسلوك السـياسـي الأرعن لهذه الإدارة. وهنا أتوجه بالسـؤال لمعالي الأمين العام وللسـيدات والسـادة الزملاء في هذا المجلس: هل يبقي هذا الموقف الأمريكي العدائي الموجه ضد رئيس دولة عضو في هذه المنظمة أي معنى لحديث الإدارة الأمريكية عن دعمها لإيجاد حل سياسي سلمي تيسره الأمم المتحدة للأزمة في بلدي؟.